سلسلة المقالات
الفقهية الأصولية
(٤٤)

صِفَةُ الْعِلْمِ الْمُفَصَّلِ
«ماهِيَّتُهُ وَنَفْعُهُ وَبَيَانُهُ»

كتبه
الدكتور ابن الكيال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه ربّ العالمين، والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا علىٰ الظالمين، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله ﷺ، **أما بعد:**

فقد قال العليم الرحيم: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٥٢].

ربط اللَّه تعالىٰ بين العلم المُفَصّل والهدىٰ، فجعل الهدىٰ سبب العلم المُفَصَّل، وقرن الرحمة بالهدىٰ، ليُبَيِّن -واللَّه تعالىٰ أعلم- أنْ ليس هنالك هدًىٰ إلا بالعلم، ووصف هذا العلم أنه علىٰ وجه التفصيل الذي يقوم به البرهان والحجة والمحجة، كما قال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وقال: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟﴾ [التوبة: ١٠٥]ن فالعلم البيان، والعلم العمل.

روىٰ أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٥٧٩٤) عن عامر الشعبيّ قال:

«بيان للناس من العمىٰ، وهدًىٰ من الضلالة، وموعظة من الجهل».

فالعلم بيان، والعلم هدىٰ، والعلم موعظة، وضد هذه الثلاث: العمىٰ، والضلالة، والجهل، فلا يستقيم للناس دينهم ودنياهم إلا بجلب الثلاثة الأُوَلِ ودفع الأُخَر.

قال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [هود: ١].

قال ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٤/ ١٩٣):

«أي: هي مُحْكمة في لفظها، مُفَصّلة في معناها، فهو كامل صورةً ومعنًىٰ». اهـ

قلت: فقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الأعراف: ٥٢]، فالمراد بالمُفصّل والتفصيل: الإحكام في اللفظ والمعنىٰ، ومن ثم العلمُ المُفصَّل هو العلم المُحْكم علىٰ الاستقامة والحقّ والاعتدال والسنة والتوسّط، بلا تفريط ولا إفراط، مع وجود الأسباب والشروط لاكتمال تحصيل العلم وعدم الموانع.

قال السعدي في «تفسيره» (ص٢٩١):

«بل قد ﴿جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ﴾ [الأعراف: ٥٢]؛ أي: بَيَّنَّا فيه جميع المطالب التي يحتاج إليها الخلق ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ من اللَّه بأحوال العباد في كل زمان ومكان، وما يصلح لهم وما لا يصلح، ليس تفصيله تفصيلَ غير عالمٍ بالأمور، فَتجْهله بعض الأحوال، فيحكم حكمًا غير مناسب، بل تفصيل من أحاط علمه بكل شيء، وَوَسِعَتْ رحمته كل شيء، قوله: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: تحْصُلُ للمؤمنين بهذا الكتاب الهداية من الضلال، وبيان الحق من الباطل، والغيّ من الرشد، ويحصل أيضًا لهم به الرحمة، وهي: الخير والسعادة في الدنيا والآخرة، فينتفي عنهم بذلك الضلال والشقاء». اهـ

قلت: فالتَّفْصيل إذن هو البيان والوضوح، فالعلم النافع المُفَصَّل يهدي إلىٰ الحق، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥]، فالعلم المُفصّل: المُزيل للّبس والشكّ، فالعلم المُفَصّل: هو العلم المُحَقَّق المتقصّي لأركانه ودعائمه وشروطه وأسبابه، قال تعالىٰ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

قال القرطبي في «جامعه» (٧/ ٥٣):

«أي: بَيَّن لكم الحلال من الحرام». اهـ يعني من أحكام التكاليف أمرها ونهيها تفصيلًا.

وقال أيضًا (٦/ ٢٧٢) من «جامعه»:

«قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]، التفصيل

التبيين الذي تظهر به المعاني والدلائل والحجج». اهـ

قلت: والعلم المُفصّل: المبيّن أيضًا لموانعه، والعارف بصفته، وكُنْهه وما هو؟ وبهذه الأمور يُتَصَوَّر ويُعْرَف، ويُفْهم ويُفْقه، وتترتَّبُ عليه آثاره ونتائجه ولوازمه ومقتضياته، هذا هو العلم النافع.

روىٰ مسلم في «صحيحه» (٢٧٢٢) من حديث زيد بن أرقم قال رسول اللَّه ﷺ: «**اللهم إنّي أعُوذُ من علم لا ينفع**».

قال القرطبي في «المُفْهِم لما أُشْكِل من تلخيص كتاب مسلم» (٧/ ٤٠):

«هو الذي لا يُعمل به». اهـ

وقال المُناويّ في «فيض القدير» (٢/ ١٩٨/ حديث ١٥٥٨):

«أي: علم لا أعمل به، ولا أعلمه، ولا يُبَدِّل أخلاقي وأقوالي وأفعالي، أو علم لا يُحتاج إليه في الدين، ولا في تعلّمه إذن شرعيّ». اهـ

وروىٰ الدارمي في «سننه» (٣٦٤)، وقال المنذري: إسناده صحيح، وقال العراقي: إسناده صحيح عن الحسن البصري، وذكره السيوطيّ مرفوعًا وحسنه، وصححه كذلك المنذري، والعراقي وقال: سنده جيد، ذكره المُناوي في «فيض القدير» (٤/ ٥٠٥) وقال: وقال السمهودي: إسناده حسن، أن جابر بن عبد اللَّه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**العلم علمان: فعلم في القلب فذلك العلم النافع، وعلم علىٰ اللسان فذلك حجة اللَّه علىٰ ابن آدم**»، ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٥٠٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٥٠)، وذكره المنذري (١٣٨، ١٣٩) في «الترغيب والترهيب»، والعراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٥٩).

قال المناوي في «الفيض» (٤/ ٥٠٤):

«**العلم علمان: فعلم**» ثابت «**في القلب**» وهو ما أَوْرث الخشية وأبعد عن

الكبائر الظاهرة والباطنة «**فذلك**» هو العلم «**النافع**» لصاحبه «**وعلم علىٰ اللسان**»، ولا قرار له لأنّه شرارة من شرار الإيمان «**فذلك حُجَّة اللَّه علىٰ ابن آدم**» قال الطيبيُّ: الفاء في «**فعلم**» تفصيلية، وفي ذلك سببيَّة «**فذلك حجة اللَّه علىٰ ابن آدم**» فكذلك قوله: «**علم في القلب**» دلّ علىٰ كونه مرغوبًا فيه، فرتّب عليه ما بعده، وفي عكسه قوله: «**وعلم علىٰ اللسان**» فإن صاحب العلم اللسانيّ الذي لم يتأثر منه؛ فإنّه محجوج عليه، ويقال له: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢، ٣]، ويمكن حمل الحديث علىٰ علمي الظاهر والباطن، فعلم الظاهر والباطن أصلان لا يستغني أحدهما عن صاحبه؛ بمنزلة الإسلام والإيمان، مرتبط كل منهما بالآخر، كالجسم والقلب لا ينفك أحدهما من صاحبه.

وقيل: علم الباطن يخرج من القلب، وعلم الظاهر يخرج من اللسان، فلا يجاوز الآذان، وهذا لا ينصرف إليه اسم العلماء الذين هم ورثة الأنبياء؛ إذْ هم العالمون الأبرار المتقون الذين آل إليهم العلم الموروث بالصّفة التي كان عليها عند المُوَرِّث، لا مَنْ عِلْمُهُ حُجَّةٌ عليه، وقد منعه سوء ما لديه من خبْث نِيَّتِهِ، وسوء طويّته، واتباع شهْوَتِهِ أن يلج نُور العِلم قَلْبَه ويخالِط لُبَّه ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾ [هود: ٩٨]. والعبد السوء لم يقدر أن يُخلّص عملَه، ونفسُه مقيّدة بنار الشهوة، وقلبه مشحون بهوىٰ نفسِهِ، وهذه كلها عيوب، والعبد إذا كثُرَتْ عيوبُهُ انحطّت قيمته. . . . فالعلم النافع هو الذي يستر كل عيب، وهو العلم الذي يصحبه العمل، قال ابن عطاء اللَّه: مثل من يقطع الأوقات في طلب العلم فمكث أربعين سنة أو خمسين سنة يتعلّم ولا يعمل، كمن قعد هذه المدة يتطهّر ولم يُصَلِّ صلاةً واحدةً؛ إذْ مقصودُ العلم العمل، كما أن القصد من الطهارة وجود الصلاة». اهـ

قلت: وروىٰ الديلمي في «مُسند الفِرْدَوْس»، ورَمَز له السيوطي بالضعف وهو حديث ضعيف وعليه العمل لصحة معناه ومتنه، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن

رسول اللَّه ﷺ قال: «**العِلْمُ دين، والصلاة دين، فانظروا عمَّن تأخذون هذا العلم، وكيف تُصَلُّون هذه الصلاة، فإنَّكم تُسْألون يوم القيامة**».

قلت: ويوافق هذا الحديث ما رواه مسلم في «مقدمة صحيحه»، باب (٥) بيان أن الإسْنَاد من الدين، عن محمد بن سيرين قال: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمَّنْ تأخذون دينكم».

فأعقبه مسلم أيضًا عن ابن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنْظَر إلىٰ أهل السنة فيؤخذُ حديثُهُمْ، ويُنْظَرُ إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ حديثُهُمْ».

قال المُناوي في «فيض القدير» (٤/ ٥٠٣/ حديث ٥٧١٦):

«قوله: «**العلم دين**» التعريف بالألف واللام للعهد، وهو ما جاء به الرسول لتعليمه الخلق من الكتاب والسنة، وهما أصول الدين، «**والصلاة دين، فانظروا عمَّن تأخذون هذا العلم**» قال الطّيبيّ: المأخوذ عنه العدول الثقات المتقون، كما بيّنه قوله في الحديث: «**يَحْمِلُ هذا العلمَ مِن كلّ خَلَفٍ عُدُوله**» [رواه البيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٠٩)، والآجُرّي في «الشريعة» (١، ٢)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٠، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٣)، وله روايات كثيرة مرسلة وضعيفة وبعضها صحيح، وانظر ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ٤٥٧/ ترجمة ٥٩٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٧٣، ٧٤/ حديث: ١٣، ١٤)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٢٢٤٨)، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان» (١/ ٧٧): «وقد أورد ابن عديّ هذا الحديث من طرق كثيرة كلها ضعيفة، وقال في بعض المواضع: رواه ثقات» «موسوعة ابن حجر الحديثية» (١/ ٦٥)]، وعمّن: صلة، تأخذون علىٰ تضمين معنىٰ تؤدّون، وضمَّن انظروا معنىٰ العلم، «وكيف تُصَلُّون هذه الصلوات فإنكم تسألون»؛ أي: عن العلم والصلاة «يوم القيامة» يشير به إلىٰ أن العلم ينبغي أن

لا يؤخذ إلا عمّن عرفت عالَمِيَّتُهُ واشتُهِرَتْ ديانتُهُ، فلا يتلقاه عن جاهل فيضلّه، ولا عن فاسق فيغويه». اهـ

قلت: والمراد بالعلم المفصل المُنقَّىٰ الخالص من الشَّوْب، هو العلم القائم علىٰ صحيح السنة، والعلم المُبَيَّن الحق الذي يُبيّن صفة أهل السنة والجماعة، وهو المدرك للفيصل بين الحق والباطل وبين السنة والبدعة.

وقال المناوي أيضًا من «الفيض» (٤/ ٥٠٣):

«لأن العلم وظيفة القلب، وهو أشرف الأعضاء، والعمل وظيفة الجوارح الظاهرة، ولا يكون العمل مقصودًا إلا به، والقصد صادر من القلب، فالعلم مُقَدَّم علىٰ العمل شرفًا وحالًا؛ إذْ الشيء يُعْلم أوّلًا ثم يُعْمل به». اهـ

قلت: وهذا من العلم النافع المُفصّل.

• **وروىٰ البيهقي في «الكبرىٰ» (٦/ ٢٠٨) باب الحث علىٰ تعليم الفرائض، وأبو داود في «سننه» (٢٨٨٢)، وابن ماجه (٥٤)، وصححه السيوطي في «الجامع الصغير»** حديث (٥٧٠٩) مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ بسند ضعفه المنذري، وعبد الرحمن بن زياد الإفريقي تكلم فيه غير واحد، وغمزه البخاري وابن أبي حاتم كذا قال المنذري في «مختصر السنن» (٥/ ٢٩٩) بهامش «عون المعبود»، وقال الحافظ ابن حجر: «هذا موقوف حسن الإسناد أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» «موافقة الخُبْر الخَبر» (١/ ١٩) من حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما قال رسول اللَّه ﷺ: «**العلم ثلاثة وما سوىٰ ذلك فهو فضل: آية محكمة، أو سُنّة قائمة، أو فريضة عادلة**»، وفي رواية: «**كتاب ناطق، وسُنة محكمة، ولا أدري**».

قال المُناوي في «فيض القدير» (٤/ ٤٩٩):

«قوله: «العلم» أي: العلم الذي هو أصل علوم الدين، أو العلم النافع في

الدّين، فالتعريف للعهد «ثلاثة» أي: ثلاثة أقسام «وما سوىٰ ذلك فهو فضل» أي: زائد لا ضرورة إلىٰ معرفته «آية مُحْكَمة» أي: لم تُنْسَخْ أو لا خفاء فيها.

قال الحرَّاليّ: وهي التي أُبْرِم حُكْمُها كما يُبرم الحبلُ الذي يُتخذ حكمه، أي: زمامًا يُبْرم به الشيء الذي يخاف خروجه عن الانضباط، كأنّ الآية المحكمة التي أُحكمت عباراتها بأن حفظت من الاحتمال والاشتباه، فكانت أم الكتاب أي أصله، فتُحمل المتشابهاتُ عليها وتُردُّ إليها، ولا يتمّ ذلك إلّا للماهر الحاذق في علم التفسير والتأويل، الحادي لمقدمات تفتقر إليها مِنَ الأصلين، وأقسام العربية «أو سُنة قائمة» أي: ثابتة محافظ عليها معمول بها عملًا متّصلًا، مِنْ قامت السوق نفقت؛ لأنها إذا حُوفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي تتوجه إليه الرغبات، وينافس فيه المخلصون، وإذا عُطلت وأضيفت كانت كالشيء الكاسد الذي لا يُرغب فيهن ودوامها إما ان يكون لحفظ أسانيدها، من معرفة أسماء الرجال، والجرح والتعديل، ومعرفة الأقسام من الصحيح والحسن والضعيف المتشعِّب منه أنواع كثيرة، وما يتَّصل بها من المتممات، وإما أن يكون بحفظ متونها من التغيير والتبديل والإتقان والتيقّظ وتَفَهُّم معانيها، واستنباط العلوم الجمّة منها؛ لأن جُلها بل كلها من جوامع الكلِم التي أوتيها، وخُصَّ بها هذا النبيّ الأمّيّ ﷺ، «أو فريضة عادلة» أي: مساوية للقرآن في وجوب العمل بها وفي كونها صدقًا وصوابًا ذكره القاضي.

أو المراد العدل في القسمة أي مُعَدلة علىٰ سهام الكتاب والسنة بلا جَوْر. أو أنها مستنبطة منهما، وسُمّيت عادلة لأنها معادلة؛ أي: مساوية لما أخذ منها، قال الطّيبيّ: ويُفْقه من هذا أن المراد بقوله: «وما سوىٰ ذلك هو فضل» أنّ الفضل واحد الفضول الذي لا دخل له في أصل علوم الدين، وما استعاذ منه بقوله: «**أعوذ باللَّه من علم لا ينفع**»، وفي رواية: «**وسنة ماضية**» أي: جارية مستمرة ظاهرة.

وفي الرواية الثانية: «**ولا أدري**» -يعني: من العلوم الثلاثة أن يقول: اللَّه

أعلم ولا يدلي بعلم في المسألة- قال ابن عطاء اللَّه: من علامة جهل السالك بطريق علم الظاهر أو الباطن أن يجيب عن كل ما يُسألُ عنه، ويعبّر عن كل ما شهد، ويذكر كل ما علم لدلالته علىٰ أنه لم يكن باللَّه ولا للَّه بل لنفسه، إذْ النفس مع العقل والتمييز، ومن طلب الحق بالعقل ضلّ وكان دليلًا علىٰ جهله.

وقال الماوردي: ليس بمتناهٍ في العلم إلا ويجد مَنْ هو أعظم منه بشيء إذْ العلم أكثر من أن يُحيط به بشر.

وقيل لحكيم: من يعرف كل العلم؟ قال: كل الناس.

وقد أُخذ من الحديث: أنَّ علىٰ العالم إذا سُئِلَ عمَّا لا يعلمه أن يقول: لا أدْري، أو لا أحققه، أوْ لا أعلمه، واللَّه أعلم، وقول المسؤول: لا أعلم، لا يضع مِنْ قَدْرِه كما يظنّه بعض الجهلة؛ لأن العالم المُتَمَكِّن لا يضرُّ جهله ببعض المسائل بل يَرْفعه قوله لا أدري؛ لأنه دليل علىٰ عظيم محلّه وقوة دينه وتقوىٰ ربّه وطهارة قلبه وكمال معرفته وحسن نيّته، وإنما يأنف ويستكبر من ذلك من ضعفت ديانته وقلّت معرفته؛ لأنه يخاف مِنْ سقوطه من أعين الحاضرين ولا يخاف من سقوطه من نظر رَبّ العالمين، وهذه جهالة ورِقَّة دين، ومن ثم نُقل لا أدري ولا أعلم عن الأئمة الأربعة والخلفاء الأربعة، بل عن المصطفىٰ ﷺ وجبريل عليه السلام، كما مرّ في حديث: «**خير البقاع المساجد**» [رواه مسلم (٦٧١)، وفي رواية: أن رجلًا سأل النبي ﷺ: أي البقاع خيرٌ وأيّ البقاع شرٌّ؟ قال: «**لا أدري حتىٰ أسأل جبريل** عليه السلام»، فسأل جبريل عليه السلام فقال: لا أدري حتىٰ أسأل ميكائيل، فجاءه فقال: خير البقاع المساجد، وشر البقاع الأسواق»، والحديث عن ابن عمر رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٠٦)، وصححه السيوطي في «الجامع الصغير» (٤٠٠٢)، وقوّاه الحافظ ابن حجر بطرقه كما نقله المناويّ في «الفيض» (٣/ ٦٠٣)].

وفي «مسند الدارمي» موصولًا من عدة طرق: أن علي بن أبي أطالب سُئل عن

مسألة فقال: لا علم لي بها، وأبردها علىٰ قلبي: سئلت عما لا علم لي به فقلت: لا أعلم». اهـ

قلت: وهذا كُلّه من العلم النافع المُفصّل.

- **التفصيل والتحقيق المُتَقَصِّي لصورة المسألة وبيانها:**

فإذا كان ذلك كذلك وتقرر عندك ما مضىٰ بيانه بدليله وفقهه أقول:

إن صفة العلم النافع والمُبَيَّن تفصيله وأركانه ودعائمه، والذي به ينصلح الدين والدنيا، وتظهر ثماره ونتائجه: اتصاف هذا العلم بهذه الأسس:

١- تصوّر مسائل العلوم، وتفهمها، وتفقّهها، وإدراكها، والإلمام المُفَصّل بِجُزْئِيَّاتها وعناصرها وأركانها، والربط بين أسبابها وشروطها وموانعها سلبًا وإيجابًا، ودراسة المسألة وتحقيقها، وقوّة التقصّي والكشف والظهور والبيان والفحص والبحث، والصبر المتأنّي وعدم العجلة والتسرّع، والنظر الواعي والمُتيقظ لوجهات المسألة من كل جانب، مع الاطلاع علىٰ كلام أهل العلم سلفًا وخلفًا؛ لتستقيم لك صورة المسألة شِبْه الكاملة، والتفرّس في المراد والمقصود.

٢- تغليف ذلك ونسجه وإحاطته إحاطة كلية بتقوىٰ اللَّه التي هي شرط الفهم والعلم؛ قال تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾ [الأنفال: ٢٩]، والفرقان هو الفيصل بين العلم النافع والمفسد، وبين العلم السّني والبدعي، وبين الحق والباطل، والهدىٰ والضلال، والرشاد والغيّ، والقول الجامع: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾ [الطلاق: ٢]، ومن ثم يُعرف الفرق بين نوعي العلم: العلم القلبي، والعلم اللساني، فالأول تجذّر العلم النافع لأنه رصين في القلب، والثاني علم علىٰ اللسان كمن يبني أركان بيته علىٰ الماء، قال تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ وَإِنَّ أَوۡهَنَ ٱلۡبُيُوتِ لَبَيۡتُ ٱلۡعَنكَبُوتِۖ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١].

٣- وعليه، فإن أول أسس العلم النافع المفصَّل إحكام البناء وتأصيله الجذري في الصدور والقلوب والفكر، ومعرفة وإدراك ما يحصل من العلم الصالح وتأثيره، وبهذا تُصيبك ثمار العلم بقوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ﴾ [يونس: ٣٥]؛ لأن إحكام العلوم والفنون الشرعية يحصل؛ إذا قامت هذه العلوم علىٰ الحق والاستقامة والاعتدال والقصد والتوسط مع صحّة الإيمان وشروطه، فإن الإجماع المستقر علىٰ: أن الإيمان قول وعمل ونية واتباع السّنّة؛ قال رسول اللَّه ﷺ: «**قُلْ آمنت باللَّه ثم استقم**» رواه مسلم (٣٨).

٤- الأصل المقرر عند أهل السنة والجماعة أن العلم وسيلة لا غاية وهذا موطن الشاهد.

قال الشاطبي في كتابه «الموافقات»، في «تهذيب الموافقات» (ص٤٠، ٤١):

«كل علم شرعي فطلب الشارع له إنما يكون حيث هو وسيلة إلىٰ التعبد به للَّه تعالىٰ لا من جهة أخرىٰ، فإن ظهر فيه اعتبار جهة أخرىٰ فبالتبع والقصد الثاني لا بالقصد الأول، . . . والأدلة دالة علىٰ أن روح العلم هو العمل، وإلّا فالعلم عارية غير منتفع به، . . . وكل ذلك يحقق أن العلم وسيلة من الوسائل، ليس مقصودًا لنفسه من حيث النظر الشرْعِيّ، وإنما هو وسيلة إلىٰ العمل، وكل ما ورد في فضل العلم فإنّما هو ثابت للعلم من جهة ما هو مكلّف بالعمل به». اهـ

قلت: وهذا من العلم النافع المُفصّل سببًا وعلة ومناطًا. وعليه فهذا المذكور هو أهم مقصد من مقاصد الشريعة بلا نزاع، وهو شعار أهل السنة والجماعة، والفيصل بين أهل الحق وأهل الباطل وبين السنة والبدعة.

- **ومن هنا قال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني في كتابه «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص٣١٦):**

«والعلم هو السنة والجهل هو البدعة».

٥- الأصل المتقرر عند أهل السنة والجماعة بإجماع أهل العلم: إن الكلّ يؤخذ من قوله ويرد، نقل الإجماع الكثير من أهل العلم، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٢٢٧) حيث قال:

«اتفق المسلمون علىٰ أن كل أحد يؤخذ من قوله ويُترك إلَّا رسول اللَّه ﷺ، وإن كانوا متفاضلين في الهدىٰ والنور والإصابة». اهـ

نقل شيخ الإسلام ذلك في (١١) موضعًا في «المجموع» ومنها: (٣٢/ ١٢٠) قال:

«اللَّه تعالىٰ لم يجعل العصمة عند تنازع المسلمين إلا في الرد إلىٰ الكتاب والسنة، وكلٌّ يؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول اللَّه ﷺ الذي لا ينطق عن الهوىٰ». اهـ

٦- العلم الثالث بعد الكتاب والسنة: «لا أدري»، وقد ذكرت الحديث وشرحه آنفًا، وهذا إجماع المسلمين من الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة.

فلابد من اعتبار هذا العلم: «لا أدري»، «اللَّه أعلم» لمن سُئل عن شيء لم يعلمه، وهذا من أهم صفة العلم النافع المُفَصَّل.

٧- لا يُحَصَّلُ العِلْمُ النافعُ إلا علىٰ مثل ما كان عليه النبيّ ﷺ وأصحابه.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٣٦٣):

«من بنىٰ الكلام في العلم -الأصول والفروع- علىٰ الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنىٰ الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية علىٰ الإيمان والسّنة والهدىٰ الذي كان عليه محمد ﷺ فقد أصاب طريق النبوّة، وهذه طريق أئمة الهدىٰ.

تجد الإمام أحمد إذا ذكر أصول قال: «هي التمسّك بما كان عليه أصحاب رسول اللَّه ﷺ.

وكتب كتب التفسير بالمأثور عن النبيّ ﷺ والصحابة والتابعين، وكتب الحديث والآثار المأثورة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، وعلىٰ ذلك يعتمد الإمام أحمد في أصوله العلمية وفروعه حتىٰ قال في رسالته إلىٰ خليفة وقته المتوكل: «لا أحب الكلام في شيء من ذلك إلا ما كان في كتاب اللَّه، أو في حديث عن رسول اللَّه ﷺ، أو الصحابة أو التابعين، فأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود».

وكذلك في الزهد والرقاق والأحوال؛ فإنه اعتمد في كتاب «الزهد» علىٰ المأثور عن الأنبياء صلوات اللَّه عليهم من آدم إلىٰ مُحمد، ثم علىٰ طريق الصحابة والتابعين، ولم يذكر من بعدهم.

وكذلك وصفه لأخذ العلم أن يُكتب ما جاء عن النبيّ ﷺ، ثم عن الصحابة، ثم عن التابعين -وفي رواية أخرىٰ- ثم أنت في التابعين مُخَيَّرٌ». اهـ

قلت: وأصْلُ الكلام الذي نقله شيخ الإسلام عن الإمام أحمد: ما رواه الأئمة أهل الحديث والأثر من الحديث الذي رواه الترمذي في «سننه» **(٢٦٤١)**، وقال: حديث حسن، وصححه ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» **(٣/ ٣٤٥)** قال: «الحديث صحيح مشهور»، وحسّنه الألباني في «الصحيحة» **(٢٠٤)** من حديث عبد اللَّه بن عنمرو رضي الله عنهما لما سُئل عن الفرقة الناجية قال ﷺ: «**وستفترق أمّتي علىٰ ثلاث وسبعين فرقة كلّها في النار إلا واحدة**» قالوا: يا رسول اللَّه من هم؟ -وفي رواية: من الفرقة الناجية؟- قال ﷺ: «**مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»، وهذا هو العلم النافع المُفصّل.

قال تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء: ١٢].

قال السعدي في «تفسيره»:

«أي: بيَّنَّا الآيات وصرفناه؛ لتتميَّز الأشياء ويستبين الحق من الباطل، كما قال تعالىٰ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]». اهـ

وقال القرطبيّ في «جامعه» (١٠/ ١٦٦):

«أي: من أحكام التكليف، وهو كقوله: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]». اهـ

وروىٰ الطبري في «جامعه» (٢٢٠٦٢) عن قتادة قال: «﴿وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾: بيَّنَّاه تبيينًا». اهـ

فإذن، العلم النافع الذي يقوم عليه الدين والدنيا، هو التبيان المُفَصَّل الذي به يقف الناس علىٰ مفاتيح العلوم، وأصولها، وأُسُسِها، ودعائمها المُلِمَّة بقواعد الحُجج، وصحة الاستخراج، وضوابط الفتوىٰ، وكيفية الترجيح بين المسائل العلمية والعملية، واستقرار المناهج التفْصِيلية التي تبرهن علىٰ ضرورة الفرقان بين السنة والبدعة، لئلَّا يختلط الحق بالباطل ويفسد الدين والدنيا، من خلال تأصيل آلية ضبط الدعوة إلىٰ اللَّه علىٰ بصيرة، وهذا يتطلَّبُ من الدَّأَب والنَّصَب الشديد، والجهد المُضْنِي للوصول إلىٰ مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وبذلك تُدْفع فوضوية الفتوىٰ والتكلم في الدين بلا علم، وهذا الذي يبغاه ويرومه ويسعىٰ إليه كل من فقه عن اللَّه مراده.

روىٰ البخاري في «صحيحه» (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢) من حديث أبي موسىٰ عن النبيّ ﷺ قال: «**مثل ما بعثني اللَّه به من الهدىٰ والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضًا، فكان منها نَقِيَّة قَبِلَت الماء فأنبتت الكلأ والعُشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع اللَّه بها الناس فشربوا وسَقَوْا وزرعوا، وأصابت طائفة أخرىٰ إنما هي قيعان لا تُمْسِك ماءً ولا تُنبت كلأً، فذلك مثل من فَقُه في دين اللَّه ونفعه ما بعثني اللَّه به؛ فعَلِمَ وعلَّم، ومثل من لم يرفَعْ بذلك رأسًا ولم يقبلْ هُدىٰ اللَّه الذي أُرسلتُ به**».

وهذا مِسك الختام وبيان المُفصّل من المرام، والحمد للَّه رب العالمين علىٰ التمام، وللَّه الأمر من قَبْل ومن بعدُ، وصلىٰ اللَّه وسلم علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

كتبه

الدكتور ابن الكيال

دكتوراه من كلية الشريعة الإسلامية

جامعة الأزهر بالقاهرة